

مدخل معرفي لدراسة الادّعاء حالات تطبيقية

د/ رايح زرواتي

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

جامعة الحاج لخضر - باتنة

Résumé:

الملخص:

Le droit positif à donné au sujet de l'action judiciaire une importance prépondérante vue le nombre important des contentieux entre les individus.

Nous voudrions éclaircir la participation de la charia islamique dans ce sujet ..

أولى القانون لموضوع الادّعاء أهمية بالغة، وذلك لكثرة التنازع الحاصل بين الناس في مختلف المجالات، وقد قدم رجال القانون دراسات متميزة في هذا الجانب وما تزال البحوث تتوالى، ونريد أن نوضح إسهام الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع..

ونريد في هذا البحث أن نوضّح إسهام الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع، ضمن الإشكالية التالية: ما مدى اعتبار الادّعاء في تصرّفات المكلفين، وترتيب نتائجه عليه ؟

1- تعريف الادعاء:

أ - لغة: الدعوة اسم من الادعاء، وجمعها الدعاوي والدعاوى، والدعوى مصدر للفعل ادعى، وادعى الشيء: زعم أنه له حقاً أو باطلاً.
وتأتي الدعوى بمعنى التمني والطلب⁽¹⁾، ومنه قوله تعالى: [وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ] ليس: [57].

وتأتي الدعوة بمعنى الاستغاثة والدعاء والتمني، والدعوة اسم لما يدعيه الشخص، والدعوة والدعوة والمدعاة والمدعاة: ما دعوت إليه من طعام وشراب. والمدعى: المتهم في نسبه، وهو الدعي. والداعي: المعذب. والدعوة: أن ينتسب الإنسان إلى غير أبيه⁽²⁾.

ب- اصطلاحاً: إخبار بحق للإنسان على غيره عند الحاكم⁽³⁾.

وقال صاحب المغني: (الدعوى في الشرع إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في غيره أو في ذمته)⁽⁴⁾.

وقال ميارة: (وأما الدعوى نفسها فهي: طلب معين أو في ذمة المعين أو ادعاء ما يترتب عليه أحدهما بطلب المعين)⁽⁵⁾.

والتعريف المختار لدينا هو تعريف الحنفية، لكونه جامعاً مانعاً.

2- مشروعية الادعاء:

الشريعة الإسلامية هي شريعة العدل والإنصاف، فهي تسمح لكل من ضاع منه حق أن يرفع دعواه للقضاء كي يسترجع حقه، ولذلك فالادعاء جائز⁽⁶⁾، ودليل مشروعيته نصوص كثيرة منها ما رواه ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لو يُعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم، لكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر»⁽⁷⁾.

وقال رسول الله ﷺ: «إنما أنا بشر مثلكم، وإنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن (أي أفطن وأبصر) بحجته من بعض، فمن قضيتُ له بحق أخيه شيئاً بقوله فإنما أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها»⁽⁸⁾.

3- أركان الادعاء وشروط كل ركن:

من تعريف الادعاء في الاصطلاح تبين أنه يقتضي الأمور التالية، وهي أركان الادعاء:

أ- الصيغة: (وهي قول الرجل: لي على فلان، أو قضيت حق فلان، أو أبرأني عن حقه، ونحوها)⁽⁹⁾.

ويشترط في الصيغة ما يلي:

- أن تكون عبارة الادعاء تفيد تيقن المدعي مما يدعيه، فلو كانت عبارته تفيد الشك كقوله: أظن أن لي عند فلان كذا، لم تصح دعواه.

- أن يذكر المدعي في عبارته أنه يطالب المدعى عليه بالحق الذي يدعيه، فإذا لم يذكر ذلك كقوله: لي على فلان كذا وسكت، لم تقبل دعواه ما لم يقل: وإنني أطالب المدعى عليه بهذا الحق.

- أن يذكر المدعي في صيغته أن الشيء الذي يطالب به موجود بحوزة المدعى عليه، فإذا لم يذكر ذلك لم يعلم أن المدعى عليه هو خصمه، وبالتالي لا يجب عليه الجواب ولا تصح هذه الدعوى⁽¹⁰⁾.

ب- محل الادعاء (المدعي والمدعى عليه):

من الضروري تعيين المدعي والمدعى عليه لأن مسائل الادعاء متوقفة على التمييز بينهما وخاصة فيمن تلزمه البينة أو اليمين، قال سعيد بن المسيب: (من عرف المدعي والمدعى عليه لم يلتبس عليه ما يحكم بينهما)⁽¹¹⁾، وقال ابن فرحون: (اعلم أن علم القضاء يدور على معرفة المدعي من المدعى عليه لأنه أصل مشكل) ثم قال: (إذا أشكل عليك المدعي من المدعى عليه فواجب الاعتبار فيه أن ينظر هل هو آخذ أو دافع وهل يطلب استحقاق شيء من غيره أو ينفيه، فالطالب أبدا مدع والدافع المنكر مدعى عليه)⁽¹²⁾.

وقد جاء في تعيينهما تعريفات شتى منها:

- (المدعى من يثبت شيئا، والمدعى عليه من ينفي شيئا)⁽¹³⁾.

- (المدعي من كان قوله على خلاف أصل أو عرف، والمدعى عليه من كان قوله على وفق أصل أو عرف)⁽¹⁴⁾. وقريب من هذا التعريف ما جاء في الشرح الصغير والكبير: (المدعي هو الذي تجرّد قوله عن أصل أو معهود⁽¹⁵⁾ عرفاً يستقّه حين دعواه، والمدعى عليه هو من ترجّح قوله بمعهود شرعي أو أصل)⁽¹⁶⁾.

- المدعي من إذا ترك دعواه ترك فلا يجبر عليها، والمدعى عليه بخلافه أي يجبر عليها⁽¹⁷⁾.

- (المدعي من يلتزم بقوله أخذ شيء من يد غيره أو إثبات حق في ذمته، والمدعى عليه من ينكر ذلك)⁽¹⁸⁾.

ويشترط في المدعي والمدعى عليه:

أن يكونا عاقلين مميزين، فلا تصح دعوى المجنون والصبي غير المميز، ولا تصح الدعوى عليهما⁽¹⁹⁾.

ج- المدعى به أو فيه (موضوع الادعاء):

ما يطلبه المدعي من المدعى عليه، وهو جميع الحقوق، وقد اتفق الفقهاء على أن القاضي يحكم في كل شيء من الحقوق سواء كانت مالية أو غير مالية، وسواء كانت جزائية أو مدنية⁽²⁰⁾.

ويشترط في المدعى به ما يلي:

- أن يكون معلوماً، نحو لي عليه دينار، فإن كان المدعى به مجهولاً، نحو لي عليه شيء لم تسمع دعواه.

- أن يكون محققاً، أي أن يجزم المدعي في ادعائه، فلو قال مثلاً: أظن أن لي عليه كذا، لم تسمع دعواه.

- بيان السبب إذا تعلقّت الدعوى بالمال، أي أن يبين المدعي السبب الذي من أجله ترتب له ذلك الحق، كأن يقول: لي عليه دينار من قرض.

- أن يكون المدعى به مما يحتمل الثبوت: لأن دعوى ما يستحيل وجوده كاذبة فلا تسمع، فلو قال شخص لمن هو أكبر سناً منه: هذا ابني، فلا تسمع دعواه⁽²¹⁾.

د- أن يكون الادعاء في مجلس القضاء⁽²²⁾: لأن الادعاء لا يصح في غير مجلس القضاء.

4- أنواع الادعاء:

الادعاء نوعان: صحيح وباطل.

النوع الأول: الادعاء الصحيح: هو الذي استكمل الأركان والشروط المذكورة في المبحث السابق، ومن ثم تترتب عليه أحكامه المقصودة منه، وهي إحضار الخصم، ومطالبتة بالجواب، وثبوت حق المدعي.

النوع الثاني: الادعاء الباطل (الفاسد): هو الذي لم يتوفر فيه أحد الأركان أو الشروط السابقة، ومن ثم فلا تترتب عليه الأحكام السابقة، ويرد القاضي هذا الادعاء⁽²³⁾.

5- مجالات الادعاء:

جميع الحقوق سواء كانت مادية أو معنوية، وسواء وردت هذه الحقوق في قضايا جزائية أو مدنية، وهي ما يصلح أن يكون موضوعا للادعاء، ويحكم فيه القاضي، قال ابن رشد عن مدى سعة الحقوق التي يحكم فيها القاضي: (وأما فيما يحكم، فاتفقوا أن القاضي يحكم في كل شيء من الحقوق كان حقا لله أو حقا للآدميين)⁽²⁴⁾.

ونقل ابن فرحون عن ابن سهل: (اعلم أن خطة القضاء أعظم الخطط قدرا، وأجلها خطرا، وعلى القاضي مدار الأحكام، وإليه النظر في جميع وجوه القضاء، من القليل والكثير بلا تحديد)⁽²⁵⁾.

ومع ذلك فهناك أشياء لا يتم الادعاء فيها، ولا يملك القاضي إصدار الحكم فيها، وهي العبادات، فلا تدخل في مجال الادعاء، فلا يمكن أن يدعي شخص على آخر أن صلاته ليست صحيحة، وليس للقاضي أن يحكم أن هذه الصلاة صحيحة أو باطلة⁽²⁶⁾.

ومن خلال ما تقدم تبين لنا بوضوح سبق الشريعة الإسلامية لموضوع الادعاء وأصالتها القائمة على القرآن والسنة، وقد أولاه الفقهاء العناية الكاملة حيث بينوا معناه وحددوا أركانه وضبطوا شروط كل ركن، وتطرقوا بالبحث لأنواعه ومجالاته، ويبقى مجال البحث مفتوحا أمام الباحثين خصوصا الناحية التطبيقية لهذا الموضوع والدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون.

وختاماً نقف على مثالين تطبيقيين حول هذا الموضوع:

المثال الأول: حكم ادعاء الإكراه على الزنا

إذا ادعت المرأة أنها استكرهت على الزنا أو اغتصبت، فلا حد عليها باتفاق العلماء، قال في بداية المجتهد: (ولا خلاف بين أهل الإسلام أن المستكرهة لا حد عليها)⁽²⁷⁾.

وعن أبي موسى الأشعري أن عمر أتى بامرأة قد زنت، فقالت إني كنت نائمة فلم أستيقظ إلا برجل قد جثم علي، فخلى سبيلها ولم يضربها⁽²⁸⁾.

وأما إذا ادعى الرجل أنه أكره على الزنا، ففي ذلك الأقوال الآتية:

ذهب أبو حنيفة إلى أنه إذا أكرهه السلطان فلا حد عليه، وإن أكرهه غير السلطان حدًا، لوجود الطوعية والرضا من الفاعل، وحصول الانتشار والشهوة، فالإكراه لا يتحقق إلا من السلطان.

ثم استقر رأي أبي حنيفة على أنه لا يحد المستكره وعليه الصداق، وبه قال صاحبان⁽²⁹⁾، جاء في حاشية ابن عابدين: (ولا بالزنا بإكراه: هذا ما رجع إليه الإمام، وكان أولاً يقول: إن الرجل يحد لأنه لا يتصور إلا بانتشار الآلة، وهو آية الطوعية، بخلاف المرأة فلا تحد إجماعاً)⁽³⁰⁾.

ولا حد عليه عند الشافعية، ومحقق المالكية، لقيام عذره بالإكراه، وإنما عليه الصداق.

جاء في الشرح الكبير: (والمختار أن الرجل المكره — بالفتح — على الوطء كذلك لا يحد ولا يؤدب لعذره بالإكراه كالمرأة)⁽³¹⁾، وجاء في المذهب بعدما ذكر عدم وجوب الحد على المرأة المكرهة: (وهل يجب على الرجل إذا أكره على الزنا؟ فيه وجهان: أحدهما وهو المذهب أنه لا يجب عليه لما ذكرناه في المرأة)⁽³²⁾.

وذهب الحنابلة إلى أنه يحد وعليه الصداق، إذ حصول الانتشار منه دليل على انتفاء الإكراه، قال في الكافي: (فأما الرجل إذا أكره بالتهديد، فقال أصحابنا: يجب عليه الحد، لأن الوطء لا يكون إلا بالانتشار الحادث عن الشهوة والاختيار، بخلاف المرأة)⁽³³⁾.

والراجح أنه لا حد على المكره، وذلك كالمكرهه، لأن الحدود تدرأ بالشبهات، والإكراه شبهة فيمنع الحد، ولما رواه ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»⁽³⁴⁾.

المثال الثاني: حكم ادعاء الجماعة عدم قتلهم بالواحد

إذا اشترك جماعة في قتل شخص عمداً، ولما مثلوا بين يدي القاضي أقروا بذلك، ولكنهم اعترضوا على القصاص منهم جميعاً لكونهم جماعة والمجني عليه واحد.

اتَّفَقَ الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ، وَذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّهُ لَا تَقْتُلُ الْجَمَاعَةَ بِالْوَاحِدِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الدِّيَّةُ.

استدل جمهور الفقهاء على رأيهم بما يلي:

أ — عمل الصحابي، حيث روى مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب ؓ قتل نفراً (أربعة) برجل واحد قتلوه، وقال عمر: لو تما لأ عليه أهل صنعاء لقتلنهم جميعاً⁽³⁵⁾.

وممن وافق عمر في هذا الحكم علي، والمغيرة بن شعبة، وابن عباس، وبه قال من التابعين سعيد بن المسيب، والحسن، وعطاء، وقتادة، وهو أيضاً مذهب سفيان الثوري.

ب — المصلحة: إذ لا نص في المسألة، ومفهوم أن القتل إنما شرع لنفي القتل، كما نبه عليه الكتاب في قوله تعالى: [وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ] (البقرة: 179)، فلو لم تقتل الجماعة بالواحد لتذرع الناس إلى القتل بأن يتعمدوا قتل الواحد بالجماعة⁽³⁶⁾.

ج — ولإمام مالك حجة ثالثة في هذه المسألة، وهي عمل أهل المدينة، قال في الموطأ: (الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد، والنساء بالمرأة كذلك، والعبيد بالعبد كذلك)⁽³⁷⁾.

واستدل الظاهرية والحنابلة في الرواية الأخرى بما يلي:

أ — قوله تعالى: [وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ] [المائدة: 45]، وقوله تعالى: [الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ] [البقرة: 178]، قالوا: مقتضاهما أنه لا يؤخذ بالنفس أكثر من نفس واحدة.

ب — قالوا: إن التفاوت في الأوصاف يمنع القصاص، بدليل أن الحر لا يقتل بالعبد، والتفاوت في العدد أولى⁽³⁸⁾.

والراجح ما اتفق عليه الأئمة الأربعة، فذلك الذي يحفظ سلامة الفرد والمجتمع من القتل والفساد في الأرض.

الهوامش

¹ — مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، طبعة دار الهدى — عين مليلة — الجزائر، الطبعة الرابعة 1990م: ص 138.

² — لسان العرب، ابن منظور، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون سنة طبع: 257/14 وما بعدها.

³ — انظر الدر المختار، الحصفكي، وحاشية ابن عابدين عليه المسماة (رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار)، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان، الطبعة الأولى 1415هـ — 1994م: 437/4، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الخطيب الشربيني، طبعة شركة سابي — بيروت — لبنان 1374هـ — 1955م: 461/4.

⁴ — المغني، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامه، ويليهِ الشرح الكبير لشمس الدين عبد الرحمن ابن أبي عمر محمد بن أحمد المقدسي، طبعة دار الكتاب العربي — بيروت — لبنان 1403هـ — 1983م: 162/12.

⁵ — شرح على الأرجوزة المسماة: "تحفة الحكام"، الإمام محمد بن أحمد ميارة الفاسي، وتحفة الحكام للقاضي أبي بكر محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي، طبعة دار الفكر — بيروت — لبنان، بدون سنة طبع: 19/1.

⁶ — المغني، ابن قدامه: 162/12، المبسوط، شمس الدين السرخسي، طبعة دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان، الطبعة الأولى 1414هـ — 1993م: 28/17، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني: 461/4.

- 7— أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب القضاء، باب (إن الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم) (4277): 1656/4، ومسلم في صحيحه، كتاب الأفضية، باب اليمين على المدعى عليه (1711): 1336/3.
- 8— أخرجه البخاري في صحيحه عن أم سلمة، كتاب المظالم، باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه (2326): 867/2، ومسلم في صحيحه، باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة (1713): 1337/3.
- 9— بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، طبعة دار الكتاب العربي — بيروت — لبنان، الطبعة الثانية 1402هـ — 1982م : 222/6.
- 10— انظر بدائع الصنائع، الكاساني: 222/6، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، عبد الكريم زيدان، طبعة مؤسسة الرسالة — بيروت — لبنان، الطبعة الثالثة 1418هـ — 1997م: ص 92، 93. وقد اكتفى الحنفية بأن للدعوى ركنا واحدا هو الصيغة.
- 11— القوانين الفقهية، ابن جزي، طبعة دار الكتب، الجزائر، بدون سنة طبع: ص 253.
- 12— تبصرة الحكام، ابن فرحون: 140/1.
- 13— أدب القضاء، ابن أبي الدم، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان، الطبعة الأولى 1407هـ — 1987م: ص 147.
- 14— الفروق، القرافي: 75/4، شرح ميارة على التحفة، ميارة: ص 15، 16.
- 15— المعهود هو شهادة العرف، والأصل استصحاب الحال.
- 16— الشرح الكبير، أحمد الدردير، طبعة المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الثالثة 1319هـ: 127/4، 128، الشرح الصغير، أحمد الدردير، طبعة دار المعرفة — بيروت — لبنان 1398هـ — 1978م: 337/2، 338.
- 17— الدر المختار، الحصفكي، وحاشية ابن عابدين عليه (رد المحتار على الدر المختار)، ابن عابدين: 542/5، بدائع الصنائع، الكاساني: 224/6.
- 18— المغني، ابن قدامة: 162/12.
- 19— انظر شرح فتح القدير، كمال الدين بن الهمام، طبعة دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان، الطبعة الأولى 1415هـ — 1995م: 137/6، تبصرة الحكام، ابن فرحون: 153/1، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني: 461/4، المغني، ابن قدامة، والشرح الكبير عليه، شمس الدين ابن قدامة: 162/12.

- 20— انظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، طبعة دار الفكر — بيروت — لبنان، بدون سنة طبع: 345/2، تبصرة الحكام، ابن فرحون: 93/1.
- 21— انظر المبسوط، السرخسي: 39/17، شرح فتح القدير، ابن الهمام: 137/6، بدائع الصنائع، الكاساني: 222/6، 224، الشرح الكبير، الدردير: 128/4، الشرح الصغير، الدردير: 338/2، شرح ميارة على التحفة، ميارة: ص17، 18.
- 22— عند الحنفية شرط وليس ركنا.
- 23— انظر شرح فتح القدير، ابن الهمام: 137/6، المبسوط، السرخسي: 30/17، تبصرة الحكام، ابن فرحون: 145/1 — 149.
- 24— بداية المجتهد، ابن رشد: 345/2.
- 25— تبصرة الحكام، ابن فرحون: 93/1.
- 26— انظر الفروق، القرافي: 84/4.
- 27— بداية المجتهد، ابن رشد: 329/2.
- 28— أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، باب شهود الزنا إذا لم يجتمعوا على فعل واحد فلا حد: 235/8.
- 29— الصحابان هما محمد بن الحسن الشيباني وأبو يوسف:
- محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، صاحب أبا حنيفة وأخذ عنه الفقه، وله كتب عديدة. مات سنة 189هـ. انظر كتاب الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الأولى: 227/7، سير أعلام النبلاء، الذهبي: 134/9.
- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن سعد، من الفقهاء المتقنين، سلك سبيل أبي حنيفة في الفروع. مات سنة 181هـ. انظر مشاهير علماء الأمصار، محمد بن أحمد بن حبان البستي، تعليق مجدي بن منصور بن سيد الشورى، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الأولى 1416هـ — 1995م: ص202.
- 30— حاشية ابن عابدين، ابن عابدين: 43/6، وانظر بدائع الصنائع، الكاساني: 34/7، 180، الفقه الحنفي في ثوبه الجديد، طهماز: 265/3.
- 31— الشرح الكبير، أحمد الدردير: 283/4، وانظر القوانين الفقهية، ابن جزي: ص277، بداية المجتهد، ابن رشد: 329/2.

32— المهذب، الشيرازي: 337/3، وانظر الأم، الإمام الشافعي: 155/6، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني: 145/4، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، السيوطي، تحقيق محمد حسن إسماعيل، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ — 1998م: 436/1.

33— الكافي، ابن قدامة: 380/5، وانظر المغني، ابن قدامة: 158/10، 159.

34— أخرجه ابن حبان في صحيحه، باب فضل الأمة (7219): 202/16، والحاكم في المستدرک، کتاب الطلاق (2801) وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه): 216/2، وابن ماجه في سننه، کتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي (2043) بلفظ: (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه): 659/1، والحاكم في المستدرک، کتاب الطلاق، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، کتاب الطلاق: 216/2.

35— أخرجه البخاري في صحيحه، کتاب الديات، باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتل منهم كلهم (6500): 2527/6، وانظر المنتقى، الباجي: 115/7.

36— انظر بدائع الصنائع، الكاساني: 238/7، تكملة شرح فتح القدير، قاضي زادة: 266/10، 267، الشرح الكبير، الدردير: 217/4، الشرح الصغير، الدردير: 385/2، بداية المجتهد، ابن رشد: 299/2، مغني المحتاج، الخطيب الشربيني: 20/4، المجموع، النووي: 290/20، المهذب، الشيرازي: 173/3، 174، 291.

37— الموطأ (بهامش المنتقى)، الإمام مالك: 116/7.

38— انظر المغني، ابن قدامة: 366/9، 367، كشف القناع، البهوتي: 514/5، المحلى بالآثار، أبو محمد علي ابن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، طبعة دار الجيل، بيروت — لبنان، بدون سنة طبع: 501/10.